رحلة الإيمان والمتاعب
صفحة مثيرة من تاريخ الحج المغربي إلى الديار المقدسة

محمد الأمين البزاز
كلية الآداب ــ الرباط

تاريخ الحج المغربي إلى الديار المقدسة، خلال القرن التاسع عشر، ليس مجهولا. فقد كرست له عدة بحوث ودراسات انصب فيها اهتمام الباحثين أساسا على وصف الركب التقليدي، وعلى ما يقدمه لنا الحجاج أثناء رحلتهم من أوصاف للمدن والمراكز التي يمرون منها، ومايتضمن ذلك من استطرادات ديموغرافية، واقتصادية، ونقول أدبية إلى جانب انطباعاتهم أحيانا عن مظاهر التقدم والمخترعات العلمية عند وصولهم إلى مصر. إلا أن جانبا آخر لم ينل بعد حظه الكافي من عناية الباحثين، وأعني به ماكان الحجاج يعانونه من متاعب منذ أن تحول طريق الحج من البر إلى البحر[1]. بالطبع أدى استعمال الطريق البحري إلى إراحة الحجاج من متاعبهم التقليدية، كطول مدة الرحلة، وقساوة الطبيعة، وأخطار الطريق التي كانت ملغومة باللصوص.. لكنه بالمقابل، أفرز متاعب جديدة لاتقل قساوة عن سابقتها. هذه المتاعب الجديدة هي التي اخترتها موضوعا لمداخلتي، وسأركز فيها على ثلاثة جوانب :

أولا : ظروف النقل البحري.

ثانيا : ظروف الحجر الصحي.

---

(1) حول هذا التحول، انظر :

EL BEZZAZ M.A. : «La chronique scandaleuse du pélerinage marocain à la Mecque», in **Hespéris - Tamuda**, vol. XX - XXI, 1982 - 1983, pp 319 - 331.

ثالثا : موقف المخزن.

أولا : ظروف النقل البحري :

كان التعطش إلى الأرباح يدفع الشركات الملاحية إلى تكديس أكبر عدد ممكن من الحجاج فوق ظهر سفنها، ضاربة عرض الحائط بكل القيم الانسانية. لم يكن هذا المشكل خاصا بالحجاج المغاربة، بل عانى منه حجاج العالم الإسلامي بدون استثناء، فقد كانوا جميعا، معرضين لأبشع المضاربات في الموانىء المغاربية، والمصرية، والعثمانية، التي كانت ترتادها السفن التجارية لتحقق على حسابهم أكبر قدر ممكن من الأرباح دون أن تكترث بتوفير أبسط الشروط الصحية لهم.[2] وهكذا فقد ذكر الطبيب الفرنسي سكور (Ségur) الذي زار طنجة في العام 1836. أنه شاهد سفينة تقل 200 حاج على الرغم من أن سعتها لم تكن تتجاوز 150 برميلا، مما يعني برميلا واحداً لكل راكب ونصف راكب[3].

لإيجاد حل لهذا المشكل كان المؤتمر الصحي العالمي، المنعقد في القسطنطينية في العام 1866، قد أصدر توصية بوجوب مراقبة النقل البحري، كما أن مختلف السلطات أصدرت قوانين حددت بموجبها عدد الركاب اللازم نقلهم فوق ظهر السفن[4]. إلا أن هذه القوانين ظلت حبرا على ورق، واستمرت الشركات الملاحية تنظر إلى الحجاج نظرتها إلى شحنات يمكن أن تحقق على حسابها أرباحا طائلة[5]. فعلى مجموع أربعين سفينة وصلت إلى السويس في العام 1874، لم

(2) كان الحجاج الجزائريون، مثلا، يحشرون في السفن مثل «البهائم» على حد تعبير أجرون :

AGERON CH. R. : «Les Algériens musulmans et la France, 1871 - 73», PUF. 1968, t 2. p. 898

حول الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في الجزائر للحد من هذا الاستغلال، انظر :

BOYER P. : «L'Administration Française et la régléméntation du pélerinage à la Mecque», in **Revue d'histoire Maghrébine**, n° 9, juillet 1977, p. 281

(3) SEGUR - DUPEYRON : «Rapport adressé à M. Le Ministre de l'Agr. et du Com. sur les modifications à apporter aux règlements sanitaires», in **Annales maritimes**, t 70, p. 806

(4) PROUST A.A. «Le pélerinage musulman à la Mecque», in **Revue des deux Mondes**, t CXXIX, mai 1915, p. 373.

(5) كانت كل رحلة من طنجة تضمن للشركة ربحا يتراوح بين 60.000 فرنك و80.000 ف رسالة سفير فرنسا في طنجة فرنويي (Vernouillet) 17 غشت 1878 :

A.E.P. / CPM,t 42. p. 235.

تكن توجد سوى سفينتين تقلان العدد المسموح به[6] بل إن سفينة لاتتجاوز سعتها 464 برميلا نقلت 800 حاج بالإضافة إلى 44 فردا من بحارتها[7]. وقد ظلت عملية إبحار الحجاج من جدة لاتخضع لأية مراقبة أو تنظيم، فكانت السفينة «تكتسح من جميع الجهات، من الخلف والأمام، ومن اليمين والشمال، وحينما تعذر استعمال السلالم، كان الحجاج يتسلقون بواسطة الحبال التي يلقي بها إليهم رفقاؤهم الذين أبحروا قبلهم»[8].

تقدم لنا الرحلات الحجازية المغربية انطباعات متعددة، ومثيرة، عن هذا الاستغلال البشع، سنكتفي بذكر بعضها :

في العام 1849 توجه العربي المشرفي إلى طنجة ليبحر منها نحو الديار المقدسة، وقدم لنا هذه المعطيات :

«ووجدت السفن التي بها مشحونة بالحجاج، فأقمت في نفر أنتظر سفينة ثانية من جبل الطر.. فلما جاءت.. علمنا أنها عتيقة لاتقاوم معالجة تلاطم الأمواج... وقفنا نريد الركوب بها ألقى بنفسه للتهكلة، وكان الأمر كما ظُن، إذ بنفس ماجاوز الحجاج جبل الطر انكسرت بهم السفينة من القدم، فخرج الرئيس لمالقة، وحل بهم مالايوصف بها من هوان النصارى...»[9].

بعد العربي المشرفي بحوالي تسع سنوات، تحدث الغيغائي عن التكدس الواقع في السفن المقلة للحجاج، وتعرض لما يحدث فيها «من الضيق والازدحام، والمضاربة، والمشاغبة، والقتال، والجراح، وقلة الحياء، والبغض»، ثم أسهب في وصفه على الشكل التالي :

«ثم إذا دخلوا، وحصل لهم هذا الضيق، ووقع منهم ما ذكرت، تُركت الصلاة، ولا يصليها إلا النادر من أجل المزاحمة، وكثرة النجاسة، ولا يجد الإنسان أين

---

(6) DUGUET F. : «Le pélerinage de la Mecque au point de vue religieux, social et sanitaire», Paris, 1932, p. 142.

(7) م.ن.

(8) PROUST A.A : «Le pélerinage...», o.c. p. 372.

(9) العربي المشرفي «أقوال المطاعين في الطعن والطواعين»، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، الرقم 2154.

يذهب يقضي حاجته أياما، وربما ترك الأكل من أجلها، وإن أراد قضاء الحاجة في طرف السفينة، يمر على الناس، يطأ عليهم أو على أمتعتهم، ولايتركوه أن يصعد إلى محل القضاء، ودفعوه، ورموه على وجهه، فلا رأفة ولا شفقة، ويندم، ويرجع، أو يصيح، ويبكي، ولا من يرحمه إلا الله تعالى.. وربما حصل لهم العطش الكثير من قلة الماء وقلة محامله في البابور، ويشترونه من بعضهم بعضا..»[10].

نورد في الأخير رواية أحمد السبعي الذي حج في العام 1893 :

«فلما وصلنا المركب، ودخلناه، وجدناه أضيق مايكون لملئه جدا، وذلك لانفراده وكثرة الحجاج، وأطلع الناس إليه أمتعتهم من الأفلاك بالحبال لا بأيديهم في السلم كعادة المركب، وتعذر نقل المتاع من أجل طلوعه والاجتماع عليه وبمحل واحد، والتصرف بالطبخ، وعسر فيه الامتداد للنوم حتى امتداد السجود في الصلاة»[11].

يذكرنا ماجاء في هذه النصوص من أوصاف مثيرة بمأساة تجارة العبيد التي مارسها الأروبيون في العصور الحديثة. عبر عن ذلك سفير فرنسا في طنجة فرنويي (Vernouillet) بقوله : «إن السفن الانجليزية تنقل الحجاج بنفس الطريقة التي اتبعت في العصور الماضية في تجارة العبيد»[12]. بيد أن السفن الفرنسية لم تكن تقل جشعاً عن مثيلتها الانجليزية. للتأكد من ذلك نورد مثال السفينة الفرنسية جرجوفيا (Gergovia) التي وصلت إلى جزيرة الصويرة في العام 1896. فعلى الرغم من أن هذه السفينة لم تكن تسع سوى 1206 برميلا، فإن عدد ركابها وصل إلى 1653 حاجا. كان الحيز المخصص لكل راكب من الضيق إلى درجة أن الركاب لم يكن بوسعهم حتى التحرك من مكانهم، وكان من المتعذر إطلاقا، وطيلة المسيرة، تنظيف سطح السفينة وجمع الأزبال المتراكمة في قاعها. لتتكامل

(10) حج في العام 1274/ 1858، وتعرف رحلته باسمه : مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، ح 98، ص 56.

(11) «رحلة السبعي» مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، ك 2908، ص 25 — 26.

(12) رسالة سفير فرنسا في طنجة فرنويي (Vernouillet) بتاريخ 16 — 5 — 1878 :
A.E.P. / CPM, T 42, p 267.

لنا الصورة المؤلمة عن حالة هؤلاء الحجاج، نورد فيما يلي انطباعات الطبيب ربولدو (Rebolledo) الذي زارهم ساعة وصولهم إلى جزيرة الصويرة.

«لقد رأيت كتلة من الأجساد البشرية مغطاة بالأسمال، تشغل السفينة في كل شبر منها في الغرف، وبين السطوح، وبين حجرات المحركات، وبين سطح السفينة وقاعها، وجملة القول، فإن المرء لم يكن يرى سوى أكوام من الكائنات البشرية مكدسة بعضها فوق بعض انطلاقا من العجوز الواهن إلى الرضيع الصغير.. وكانت معالم التعب بادية على وجوههم الشاحبة التي تلوح منها بوجه خاص معالم الجوع. لم يكن بإمكان المرء مشاهدة مثل هذا المنظر دون أن ينقبض صدره. لقد مد هؤلاء الأشقياء أيديهم نحوي متسولين، ولم يكونوا يطلبون سوى الخبز»[13].

هذه الأمثلة كافية دون شك لتجسد لنا الظروف المؤلمة التي أحاطت بنقل الحجاج بواسطة السفن التجارية. وبديهي أن هذه الظروف كانت تشكل بنية استقبال مناسبة أمام تفشي الأوبئة السارية، لذلك عمدت مختلف السلطات إلى إلزام الحجاج بإجراءات صحية صارمة. وفيما يخص الحجاج المغاربة، فقد كانوا مطالبين، بعد أداء الفريضة، بقضاء حجر صحي أول في الطور بسيناء، ثم لحجر آخر، بعد عودتهم، في جزيرة الصويرة. والحالة أن متاعبهم الناجمة عن ظروف النقل البحري كانت شيئا لايذكر أمام ظروف الإقامة الرهيبة في هاتين المحطتين.

ثانيا : ظروف الحجر الصحي :

أ) الحجر الصحي في الطور :

بموجب قرار المؤتمر الصحي العالمي، المنعقد في البندقية في العام 1892، أصبح محجر الطور. الواقع في الساحل الغربي من شبه جزيرة سيناء. محجرا صحيا عصريا وأهم حاجز في مصر والبحر الأبيض المتوسط في وجه الحجاج العائدين من الديار المقدسة. في هذا الحجر كان الحجاج يخضعون لمراقبة صحية تبلغ مدتها ثلاثة أو أربعة أيام في الأوقات العادية. وخمسة عشر يوما عند ظهور الكوليرا. خلال هذه المدة كانت تجري فصول أخرى مؤلمة تحدث عنها من حسن الحظ أحد أعيان

(13) تقرير الطبيب ربولدو (Rebellodo)، يوليوز 1896 : وثائق نانت (At / 196).

طنجة، وهو الحسن الغسال الذي حج في العام 1898[14] مما جاء في رحلته :

«وفي صبيحة يوم الأربعاء وصلنا لجبل الطور، وبمجرد ما أرسينا، صعد إلينا طبيب الكرنطينة.. ثم أخبر بأن نزولنا لايمكن إلا بعد إقامتنا بالبابور سبعة أيام... وبقي الحجاج بعضهم فوق بعض في حالة يرثى لها من شدة الضيق.. وبعد سبعة أيام رخصوا لنا في النزول إلى المباخر، ثم إن من دفع من الحجاج نصف إبرة مع كسر لكل رأس أدخل لموضع التبخير، ومن لم يدفع ذلك منع من الدخول إليها، فيظل نهاره تحت الشمس المحرقة، وربما أبقوا بذلك يومين أو ثلاثة أيام... ومتى تم تطهيرهم، أُخرجوا من غير الطريق التي سلكوها أولا عند دخولهم، فيجدون في محل آخر أمتعتهم ملقاة على الأرض بعد تبخيرها، فمنها ماهو محروق، ومنها مايقطر ماء، تصعد منه رائحة كريهة، ولاتسمع حينئذ إلا صياح الحجاج، فهذا يبكي على حوائجه حُرقت له، وهذه تلطم خديها على حليها ضاع لها. ثم يخرجون من ثمة إلى محجر الكرنطينة.. وهذا الموضع رمال بعيدة المسافة، يقطعها الحجاج على أرجلهم، سواء كانوا رجالا أو أطفالا أو نساء، في شدة الشمس الرمضاء... وفي كل يوم يكشف الطبيب على الحجاج، بحيث إذا رأى أحد الحجاج انحرف مزاجه انحرافا ما، فإنه يأخذه طوعا أو كرها، ويذهب به إلى المستشفى، ويحول بينه وبين رفقائه، ولاتسل عن معاملتهم إياه، إذ يقصر القلم عن وصفها، ويذوب الفؤاد من هولها. وحيث يقرب انتهاء مدة الكرنطينة بنحو ثلاثة أيام يرخص الطبيب للحجاج الحضور على تبخير صناديقهم، فلا ترى جلها إلا مكسورة، والحوائج التي كانت فيها ممزقة تلعب بها النار ويغطيها الغبار...»

من خلال هذا الوصف المثير نرى كيف أن الحجر الصحي في الطور كان سلسلة من المتاعب التي لاحصر لها. فالحجاج لم يسمح لهم بالنزول إلى المحجر إلا بعد مرور سبعة أيام قضوها فوق ظهر السفينة المشحونة بهم، وبعد نزولهم، وجدوا بيئة صعبة، لاتتوفر فيها أبسط وسائل الراحة؛ وفوق ذلك، فقد عوملوا بمذلة وهوان، وتعرضت أمتعتهم للضياع، ووقع التحايل على ابتزاز ماعندهم من دراهم بطرق مختلفة[15].

(14) الحسن بن محمد الغسال «الرحلة الطنجية» مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، د 1496، ص 33 ــ 35.

(15) هذا مالاحظه ابن كيران في رحلته، وعبر عنه بقوله : «وأما مروره على طريق الاسكندرية =

ب) الحجر الصحي في جزيرة الصويرة :

كان من الطبيعي، في ظل الظروف التي استعرضناها، أن يشعر الحجاج بكثير من الارتياح عند وصولهم إلى طنجة، فرحا بقرب استراحتهم من متاعب رحلتهم المضنية. كانوا في مثل هذه الظروف، غير مستعدين لتحمل أي عبء جديد، لاتحدوهم إلا رغبة واحدة وجامحة، النزول إلى اليابسة في أقرب وقت ممكن، وبأية طريقة كانت، والحالة أن القوانين الصحية الجاري بها العمل في بلادهم بإشراف المجلس الصحي الدولي[16] كانت تنص على إلزام سفن الحجاج، المشكوك في حالتها الصحية، بالتوجه إلى جزيرة الصويرة ليخضعوا هنالك لحجر صحي لمدة تتراوح بين أسبوع وأسبوعين. وبذلك فإن وصولهم إلى أرض الوطن لم يكن يعني نهاية لمتاعبهم، وإنما بداية لمتاعب أخرى لاتقل قساوة عن سابقتها.

فإذا كانت جزيرة الصويرة مؤهلة من الناحية الطبيعية لتلعب دور محجر صحي، فإنها كانت بعيدة عن طنجة، النقطة الطبيعية لتفرق الحجاج إلى ديارهم، وكان من الحيف إلزام هؤلاء عند وصولهم إلى هذه المدينة. بمواصلة رحلتهم المضنية نحو الجنوب لمدة إضافية. وقد ذكر الطبيب الانجليزي آرثر لرد (A. Leard) الذي زار الصويرة في العام 1872، أن الحجاج أصابهم غم عظيم من جراء ذلك[17] أضف إلى ذلك الظروف الصعبة لعملية إنزال الحجاج في الجزيرة. فعند المد، كانوا ينقلون بواسطة الزوارق إلى إحدى الصخور حيث يتم إنزالهم بإمساكهم من سواعدهم، فتجرح سيقانهم عند احتكاكها بالنتوءات الصخرية.

ذلك مالاحظه الطبيب ربولدو (Rebolledo) وعبر عنه بقوله : «إن أقسى القلوب لترق لرؤية هؤلاء الأشقياء والدم ينزف من سيقانهم العارية، وهم يتسلقون الصخور كقطيع مضطهد»[18] كان على الجميع أن يمروا من هذه

= فصعب من كثرة اللوزام والكلف حتى أنهم يستحلون مال الحجاج، ويتحيلون على أخذه بأي وجه كان : «الرحلة الفاسية، المطبعة الحجرية بفاس، 1306 هـ.

(16) حول هذا المجلس، انظر بحثنا : «المجلس الصحي الدولي في المغرب» دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 1980.

(17) LEARD A. «Morocco and the Moors», londres, 1876, p. 84.

(18) تقرير الطبيب ربولدو، م س.

العملية القاسية من شيوخ، ونساء وأطفال، وفي حالة الجزر كان يتم إنزالهم في شاطىء حصوي لاتتمكن الزوارق من الاقتراب منه. في هذه الحالة تصبح الوسيلة الوحيدة الممكنة هي إنزالهم في مياه البحر ليصلوا إلى اليابسة مشيا على الأقدام، تعلوهم المياه إلى أحزمتهم. أما في حالة رداءة الطقس، فكان يتعذر النزول تماما، كما يتعذر الاتصال بالجزيرة، ويصبح الحجاج، إذا كانوا موجودين فيها، معرضين للمجاعة. أخيرا فإن الجزيرة لم تكن قادرة على استقبال أكثر من 1000 حاج نظرا لعدم استواء سطحها، في حين أن العدد المحتشد عادة فوقها كان يتجاوز هذا الرقم بكثير كما سنرى من خلال المثال التالي :

في 22 غشت 1893، أنزلت السفينة الفرنسية لوتتيا (Lutetia) 300 حاج في جزيرة الصويرة، ثم ارتفع العدد إلى 1500 بعد وصول 1200 حاج على متن السفينة الفرنسية غليا (Gallia) والسفينة الانجليزية «أفغان» Afghan و لم يكن هذا العدد نهائيا، إذ كان من المنتظر أن يرتفع إلى أربعة آلاف تبعا للأخبار التي جاءت بقرب وصول سفن أخرى لايقل عدد ركابها عن 2300 حاج. وهذا في الوقت الذي لم تكن فيه الإمكانيات تسمح إلا باستقبال عشر هذا العدد[19].

مسبقا، أصبح الوضع في الجزيرة يدعو إلى القلق. فالآبار الموجودة فيها لم تعد تكفي لسد الحاجيات. كما أن مصاعب التموين أثارت السخط والاستياء. إذا علمنا أن الكوليرا كانت قد تسربت إلى الجزيرة بمجرد نزول الحجاج فيها، أدركنا مدى الأخطار التي كانت محدقة ليس فقط بالحجاج وإنما بالمغرب قاطبة في حالة ما إذا تمكن الوباء من التسرب إلى مدينة الصويرة. وكان من الصعب التكهن بالحالة التي ستصبح عليها الجزيرة إن هي استقبلت عددا إضافيا، كما كان منتظرا.

لمواجهة هذا الوضع، عقد المجلس الصحي اجتماعا طارئا في فاتح شتنبر، اتخذ فيه مجموعة من التدابير المستعجلة لمكافحة الكوليرا في الجزيرة[20]؛ ثم عقد اجتماعا آخر في 3 شتنبر قرر فيه منع السفن التي لم تصل بعد من إنزال ركابها في الجزيرة إلى أن تقضي حجرا صحيا في محجر أوروبي لمدة عشرة أيام[21].

(19) تقرير القنصل الانجليزي جوهنتون (Johnaton) بدون تاريخ : FO 99 / 374.

(20) كانت هذه التدابير فعالة، إذ تم إخماد الكوليرا في عين المكان دون أن تخلف سوى 18 ضحية.

(21) رسالة سفير انجلترا ساتو (Satou)، 22 شتنبر 1893 : FO 99 /305

بعبارة أخرى، فإن المجلس عمد إلى خلق حجر صحي مصطنع في الخارج لتأخير وصول موجات جديدة من الحجاج في انتظار إخلاء الجزيرة.

هذه إذن أمثلة عما كان يعانيه الحجاج عند وصولهم إلى بلادهم في ظل التنظيمات الصحية المفروضة عليهم من طرف المجلس الصحي. ويحق لنا في الأخير أن نتساءل عن موقف المخزن من هذه التنظيمات.

ثالثا : موقف المخزن :

عندما وافق سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859 — 1873) على جعل جزيرة الصويرة محجرا صحيا للحجاج، بموجب ظهير 10 رجب 1283 / 18 دجنبر 1866[22] فإنه بين بكل وضوح في هذا الظهير أن الأمر يتعلق فقط بالحجاج الموبوئين؛ بعبارة أخرى، أن يقتصر نزول الحجاج في جزيرة الصويرة على السنوات التي يتأكد فيها ظهور وباء سار في المشرق. على هذه القاعدة جرت الأمور بالفعل في عهده وعهد خلفه وابنه المولى الحسن (1873 — 1894). ورغم المضايقات التي كان الحجاج يتعرضون لها عند وصولهم إلى بلادهم، فإن المجلس الصحي كان يسمح لهم، في السنوات العادية، بالنزول في طنجة بدون حجر صحي. فلما جاء عهد المولى عبد العزيز (1894 — 1908) تدعم الاتجاه نحو خرق هذه القاعدة، إذ قرر المجلس الصحي إغلاق طنجة نهائيا، مع باقي الموانىء المغربية الأخرى، أمام جميع السفن العائدة بالحجاج، وعدم الترخيص لها بإنزال ركابها إلا في جزيرة الصويرة، وهذا مهما كانت الحالة الصحية في الموانىء التي قدمت منها[23].

قابل المولى عبد العزيز هذا القرار بالاستنكار وتقديم الاحتجاجات، كما تعكس ذلك رسائله المتعددة إلى نائبه في طنجة محمد الطريس[24] إلا أن المجلس الصحي

(22) توجد نسخة من هذا الظهير ضمن وثائق المديرية الملكية بالرباط. وحول السياق التاريخي لصدوره، انظر :

EL BEZZAZ M.A. : «Les débuts de la réglementation sanitaire du pélerinage marocain à la Mecque», in **Hespéris - Tamuda**, vol. XXII, 1984, pp 67 - 77.

(23) رسالة سفير فرنسا (De Moubel)، 21 نوفمبر 1895 : وثائق نانت (AT / 96).

(24) حول هذه الرسائل، انظر بحثنا : «المجلس الصحي» م س.

ظل مصرا على موقفه مما شكل تحديا سافرا للسلطة الشرعية في البلاد. وأمام هذا التحدي لم يجد السلطان وسيلة أخرى للمقاومة سوى بالتهديد بمنع الحج رأسا.

هنا لابد من التذكير بأن مسألة منع الحج كانت قد طُرحت بين علماء الإسلام منذ القرن الحادي عشر الميلادي بعد أن بدأ نفر من حجاج الغرب الإسلامي في استعمال سفن النصارى للتوجه إلى الديار المقدسة بسبب اختلال الأمن عبر الطريق البري. ويستخلص من مختلف الفتاوى التي صدرت في الموضوع أن العلماء لم يحرموا الركوب في مراكب أعداء الدين، كما يقولون، إلا إذا تأكد للحاج المسلم أن ركوبه يؤدي إلى أن تجري أحكام النصارى بالإهانة عليه، كأن يُكره على السجود لصنم، أو على ما من شأنه أن يؤدي إلى إذلال للإسلام[25].

هذه الحجة الأخيرة هي التي استند عليها بعض علماء الإسلام في القرن التاسع عشر لتحريم الركوب في السفن المسيحية في ظل ظروف النقل القاسية التي سبقت الإشارة إليها. يقول الغيغائي في هذا الصدد : «قيل يحرم ركوبه على هذه الوجوه كلها كما أفتاني به شيخ وقته، وعالم عصره بمصر المحروسة، الفقيه أبو عبد الله غليش، شيخ المالكية، سألناه، فأفتانا بتحريم الركوب على هذه الكيفية»[26].

كان من الصعب على المخزن أن يتخذ قرارا من هذا النوع باعتباره يمس فريضة دينية مقدسة. هذا ماعبر عنه المولى عبد العزيز بقوله : «وكنا غاضين الطرف عن الكلام في ذلك فيما مضى لبشاعة سماع سقوط قاعدة من قواعد الإسلام وشيوع ذلك عند الجهلة العوام البعيدة أفهامهم عن إدراك المقصود ومعرفة السر في ذلك»[27] إلا أن تحديات المجلس الصحي، التي سبقت الإشارة إليها، وضعته أمام الأمر الواقع. فكان عليه إما حل هذا المجلس، وهو ماكان عاجزاعليه، لأن العصر كان قد استنفد آفاق مثل هذه المحاولة، وإما محاولة إلجامه بالتهديد بمنع رعاياه من

(25) حول هذه الفتاوى، انظر مقالتنا : «حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الاسلامي» في ندوة **الغرب الاسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الرباط 1995، ص 81 ــ 92.

(26) رحلة الغيغائي، **م.س.** ص 58.

(27) ظهير المولى عبد العزيز الصادر إلى القائد محمد بن الخضر السلاوي في 24 رمضان 1314 / 15 يناير 1897 (وثائق تطوان، 49/15).

أداء الفريضة، وهو الاختيار الذي تبناه في الأخير. يقول المولى عبد العزيز، مخاطبا الطريس :

«فإن لم يسلموا ماتضمنه كتابنا الصادر لك صريحا في تقييد النزول بالجزيرة، وتعيين الطبيب، بالسنة الوخيمة، فلا سبيل لانتهاك حرمات الدين بتعمد الإقدام على إسلام المسلمين ليُفعل بهم في دياناتهم مالا وجه لإباحته، ويتعين حينئذ ارتكاب أحد أمرين : إما المنع من الركوب إلى الحج أصالة بعد بنائه على أساس شرعي باستفتاء علماء المسلمين فيما يجب المصير إليه، وتحرير حكم الشرع بالمنع، فتصدر به أوامرنا الشريفة لولاة مراسينا البعيدة، إلا من كان حماية وعرّف به عامل المرسى، فهو الذي يركب، وإما أن يُرجَع للوجه الذي وقع الاتفاق عليه أولا، بأن تكون تكتب لوكيل مصر ليعلمك عند إيابهم بالطلكراف بحال الحجاج، بحيث إذا كان فيهم مرض وخم تعلم به أنت خدامنا أمناء الصويرة ليهيئوا تنظيف المحل، وتعيين الطبيب واحدا أو اثنين، والماء، والقوت، ومن يقابلهم بالجزيرة حتى يخرجوا منها»[28].

الرسالة مؤرخة في العام 1314 / 1897، ممايعني أن السلطان كان عازما على منع الحج في هذه السنة في حالة تمادي المجلس الصحي في تحدياته. لكن، قبل أن يتخذ قراره النهائي، وردت عليه مذكرة من المجلس، تخبره بظهور الطاعون في الهند، وتدعوه إلى منع الحج في السنة نفسها[29].

لم يكن أمرا مباغتا، أو غير متوقع، أن يستجيب السلطان لهذا النداء. كذلك وبعد أن استفتى علماء مراكش، ووصل جوابهم بالموافقة[30] أصدر أوامره إلى

(28) رسالة المولى عبد العزيز إلى الطريس، 11 شعبان 1314/ 3 مارس 1897 (وثائق تطوان، 103/15).

(29) م.ن.

(30) استشار السلطان أيضا علماء فاس. ومن حسن الحظ أننا نجد في «سلوة الأنفاس» فتوى أصدرها بهذه المناسبة محمد الكتاني يمكن اعتبارها نموذجا للفتاوى التي صدرت في الموضوع. ومن خلال التمهيد الذي قدمه لنا الكتاني، نتبين أن الاستفتاء الذي وجهه المولى عبد العزيز إلى العلماء لم يكن يتعلق بمنع الحج بسبب ظهور الطاعون في الهند. وإنما بمنعه كرد فعل ضد مايقاسيه الحجاج من متاعب : «وقد كان ورد السؤال على فاس الغراء من حضرة مراكش الخضراء من سيدنا أمير المومنين.. مولانا عبد العزيز.. في السنة التي قبل هذه، وهي =

كافة عمال المدن والمراسي بمنع «الناس من التوجه للمشرق في هذه السنة»(31). ولعل السلطان وضع الاستفتاء في إطار المشروع الذي سبق وأن هدده به، أي منع الحج كرد فعلٍ ضد مواقف المجلس الصحي الجائرة، سيما وأنه عندما أخبر الطريس بقراره، ذكّره في الوقت نفسه بـ «الانتهاكات والإهانات التي صارت تقع للمسلمين في أنفسهم وأعراضهم وشعائر ديانتهم التي أوجب الله الذب عنها وتموين محياها من آثار الامتهان التي منها محاولة النواب [وهم أعضاء المجلس الصحي] لزوم نزول الحجاج بجزيرة الصويرة وتعيين الطبيب لمداواتهم كل سنة، سواء كانت السنة وخيمة أو سالمة»(32).

من حسن الحظ أننا أصبحنا نتوفر على مجموعة من الظهائر التي صدرت في الموضوع إلى عمال المراسي التجارية، ومن خلالها نتبين أن ظروف النقل البحري المزرية، كما وصفناها في بداية هذه المداخلة، شغلت حيزا كبيرا ضمن الأسباب التي قدمها السلطان لتبرير قراره، يقول المولى عبد العزيز في الظهير الصادر إلى القائد محمد بن أحمد الخضر السلاوي :

«ولاسيما حيث انضاف لتعذر الاستطاعة اقتحام ركوب البحر من غير حصول شروطه التي منها أن لايغلب عطبه، ومنها ألا يُضيّع الراكب ركن صلاة، أو شرطا من شروطها، ومنها أن لايكون المسلمون تحت أحكام الأجانب وإهانتهم، وهذا من أفظعها لما يلحق به حرمة المومن من الانتهاك، ويعوقه عن الاعتصام بدينه والاستمساك. ولما صار الحجاج يقحمون هذه الطاغية من غير إمكان،

= سنة أربعة عشرة وثلاثمائة وألف عن قوم أرادوا الذهاب لحج بيت الله الحرام والحال أن أجناس النصارى دمرهم الله اتفقوا على التنكيل البالغ بمن حج في هذه السنة من الأنام، فهل يمكنون منه والحال هذه أم لا ؟». ثم أسهب الكتاني في توضيح الأوجه التي توجب منع الحج، فذكر منها : «الركوب في مراكب أعداء الدين والكفرة المعتدين، حيث يعلم أنه تجري أحكامهم بالإهانة عليه، وأنهم يتوصلون بشيء من الأذى وإليه» وبعد أن أورد مختلف آراء الأئمة في الموضوع، ختم معه بوجوب المنع حيث تأكد الضرر : «إذا تحقق أو غلب على الظن أنه يلحقهم بالسفر هما مكروه شديد، أو يقعون في وبال عظيم ونكال مبيد، فللإمام حينئذ أن يمنعهم منها في العام الذي يظن فيه حصول ذلك، بل ذلك من النصيحة الواجبة عليه هنالك» : «سلوة الأنفاس»،المطبعة الحجرية بفاس، ج 2، ص 215 ـــ 217.

(31) رسالة المولى عبد العزيز المذكورة في الإحالة الـ 28.

(32) الرسالة نفسها.

واستطاعة، أوقعوا أنفسهم في المحظور، واستوجبوا الكف عن السفر لأمور منهاما يلحقهم من أهل البابور من الإهانة، ومنها مايقع منهم في تعطيل الصلوات وترك شروطها، ومنها اقتحام العطب والإلقاء بالنفس للتهلكة، ومنها كونهم في تلك المدة تحت أحكام الأجانب الذين يعوقونهم عن الديانة والقيام بالواجب، ومنها مايقع للنساء المسلمات من إكراه أهل المراكب لهن على الفحشاء، زيادة على اختلاطهن بالرجال، ومنها محاربة أصحاب المراكب للمسلمين بالسب الفادح وسب الدين ودوسهم بأقدامهم، ومنها افتضاح أعراض الحجاج فيما بينهم بسبب التضييق الذي يقع بهم ويُلجئهم لذلك[33].

ثم تنفيذ قرار المنع تنفيذا صارما، إلا أن السلطان لم يقم بتمديد المنع، كما سبق وأن هدد بذلك، لأن شعبه لن يكون مستعدا لتقبل مثل هذا القرار. وهكذا فقد قام بتسريح الحج ابتداء من السنة التالية دون أن يستطيع وضع حد لتدخلات المجلس الصحي في هذا الميدان.

كخلاصة، يمكن القول بأن ظهور الملاحة البخارية في عرض السواحل المغربية لم يؤد، كما يُعتقد، إلى تحسين ظروف الرحلة إلى الديار المقدسة؛ فإلى جانب ماكان يعانيه الحجاج فوق ظهر السفن المقلة لهم، بسبب تكدسهم فيها كدجاج في قفص، كانت هناك ظروف الإقامة الرهيبة في المحاجر الصحية والتي تنفطر منها القلوب، على حد تعبير الحسن الغسال. كان من شأن هذه الظروف أن يؤدي، على المدى البعيد، إلى تقليص عدد المتوجهين إلى الديار المقدسة. فبعد أن كان العدد يُقدر في عهد المولى عبد الرحمان (1822–1859) بـ 2500 إلى 3000 حاج[34] أصبح يقدر في بداية القرن العشرين بـ 1000 إلى 1200 حاج[35].

(33) الظهير العزيزي المذكور في الإحالة الـ 27.

(34) MIEGE J.L. : «Le Maroc et L'Europe, 1830 - 1894», P U F 1961 - 63, t 2. p. 451.

(35) قدم هذا التقدير الإسباني كورتس (Cortés)، طبيب المجلس الصحي، مضيفا أن العدد في تقلص مستمر : وثائق الخارجية البلجيكية، الملف 44 — 12 AF.

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد وصل جوابك بإعادة [illegible]

[illegible]

[illegible]

رسالة من المولى عبد العزيز إلى محمد الطريس حول عزم جلالته على منع الحج على الرعايا المغاربة، بعد بنائه على أساس شرعي، في حالة تمادي المجلس الصحي في تحدياته، 11 شعبان 1314/15-1-1897 (م ت 49/15).